

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٠١**

الجمعة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد غبريهيووت
	بولندا	السيد ليفيسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	هولندا	السيدة فان باك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إكيلز – كوري

جدول الأعمال

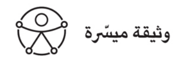
بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الحادية عشرة (S/2018/83)

1820264 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الحادية عشرة (S/2018/83).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: سعادة السيد تشو تاي – يول، الممثل الدائم لجمهورية كوريا بصفته الرئيس السابق للجنة بناء السلام، وسعادة السيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا بصفته الرئيس الحالي للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/83، التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الحادية عشرة.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشو تاي – يول.

السيد تشو تاي – يول (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مجلس الأمن، بصفتي الرئيس السابق للجنة بناء السلام، لأعرض عليكم التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورتها الحادية عشرة (S/2018/83). منذ اتخاذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٦ (القراران ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و ٧٠/٢٦٢) ونظرا للالتزام القوي للأمين العام تجاه بناء السلام والحفاظ عليه، نشهد تناميا في الزخم السياسي الرامي لتحسين أنشطة لجنة بناء السلام. وبغية الاستفادة من هذا الزخم الذي تحقق بشق الأنفس، واصلت اللجنة عملها الجاد في العام الماضي مستفيدة من دورها في تنظيم الاجتماعات لتعبئة أصحاب المصلحة داخل الأمم المتحدة وخارجها ومساعدة البلدان والمناطق، تمشيا مع ولايتها، في السعي إلى تحقيق أولوياتها في مجال بناء السلام باستخدام نهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام والحفاظ عليه.

وأود أن أسلط الضوء على بعض الإنجازات التي تحققت في العام المنقضي. أولا، واصلت لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية لمجلس الأمن، بذل الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المشورة التي تقدمها إلى المجلس، بناء على طلبه، بغية إثراء مداولاته. ولهذا السبب، يبدو أنه قد حدث تحسن في الديناميات والتفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام، إذ سلم المجلس بأهمية دور اللجنة في تنظيم الاجتماعات في العام الماضي بشأن عدد من المسائل الإقليمية والقطرية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمنطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وغينيا – بيساو. وأتاحت هذه الطلبات الفرصة للجنة لتثبت أنه يمكنها أن تقدم مشورة شاملة للمجلس نظرا لدورها في تنظيم اجتماعات تشمل جهات فاعلة مختلفة، بما في ذلك الحكومات المضيفة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، وعندا الاقتضاء، الجهات الفاعلة من القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، في حالة بوروندي، أحاطت اللجنة مجلس الأمن علما بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في البلد، مع استمرارها في الحفاظ على قناة اتصال مع الحكومة البوروندية. وفيما يخص ليبريا، ساعدت اللجنة في وضع خطة لبناء السلام لليبريا، استعدادا للمرحلة الانتقالية قبل انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وبخصوص منطقة الساحل، شدد المجلس على أهمية دور اللجنة في تنظيم الاجتماعات في تعبئة أصحاب المصلحة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بغية المضي قدما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت اللجنة في

العام الماضي عدة اجتماعات بشأن منطقة الساحل وتعاونت مع ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمالي ومنطقة الساحل والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، من بين آخرين. وعقدت أيضا جلسة تحاور غير رسمية مع المجلس لمناقشة التحديات التي تواجه بناء السلام على الصعيد الإقليمي في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وقد حضرت، بصفتي رئيس لجنة بناء السلام، اجتماع منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل في تشاد بغية تحديد السبل التي يمكن أن تدعم بها اللجنة جهود بلدان منطقة الساحل الرامية لإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية والاستقرار. وأطلعت المجلس على نتائج الاجتماع في العام الماضي (انظر S/PV.7976).

وعقدت اللجنة أيضا اجتماعا مشتركا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتحديات متعددة الأبعاد التي تواجهها منطقة الساحل. وكان ذلك محاولة من جانب لجنة بناء السلام للاضطلاع بدور حلقة الوصل بين أجهزة الأمم المتحدة الحكومية الدولية الرئيسية ذات الصلة والسعي إلى اتباع نهج متكامل ومتسق حيال بناء السلام والحفاظ عليه في إطار الولاية المنوطة بها.

ثانيا، بالإضافة إلى العمل الجيد للتشكيلات القطرية المخصصة القائمة، وسعت اللجنة نطاق عملها بالنظر في مسائل ذات صلة ببلدان ومناطق أخرى في اللجنة التنظيمية. وعلى وجه الخصوص، بدأت اللجنة في تقديم المساعدة إلى غامبيا، بناء على طلبها، في مرحلتها الانتقالية الحرجة عن طريق الحفاظ على الاهتمام الدولي بها وتقديم الدعم للبلد، غير المدرج على جدول الأعمال الرسمي للجنة، بعد أن أوقف مجلس الأمن المداولات بشأن حالة غامبيا. وبعد زيارة غامبيا مع الأمين العام المساعد لمكتب دعم بناء السلام والممثل الدائم لغامبيا، عقدتُ سلسلة من الاجتماعات بشأن ذلك البلد مع أعضاء لجنة بناء السلام ومسؤولين كبار من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني لمناقشة أولويات بناء السلام في غامبيا، مع الحرص على الدور القيادي للسلطات الوطنية الغامبية.

وللمرة الأولى أيضا، أجرت اللجنة مداولات بشأن جزر سليمان وكولومبيا وسري لانكا، بناء على طلب كل منها. وقد خاطبت هذه البلدان اللجنة لمناقشة أولوياتها لبناء السلام، وذلك بعد أن أصبحت مؤهلة لتلقي تمويل من صندوق بناء السلام. وبينت هذه الاجتماعات كيف يمكن للبلدان المؤهلة لتلقي تمويل من صندوق بناء السلام استخدام اللجنة كمنبر للحصول على الدعم السياسي العالمي لأولوياتها في مجال بناء السلام.

وتتبع اللجنة أيضا نهجا إقليميا على نحو متزايد في ظل تشابك التحديات التي تواجهها بعض البلدان مع التحديات التي تواجهها بلدان أخرى في المنطقة، الأمر الذي يزيد من أهمية معالجة المسائل من خلال نهج إقليمي عابر للحدود. وكما ذكرت من قبل، فقد ناقشنا في العام الماضي مسألة منطقة الساحل، بناء على طلب من مجلس الأمن، ومنطقة البحيرات الكبرى، بعد موافقة البلدان المعنية.

وسعيا لمساعدة البلدان على نحو أفضل في بناء السلام والحفاظ عليه، عززت اللجنة أيضا شراكاتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل الأمم المتحدة وخارجها، مثل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، وعند الاقتضاء، القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه من العام الماضي، ترأست وفدا من أعضاء لجنة بناء السلام في زيارة إلى البنك الدولي حيث اجتمعنا مع رئيس البنك وغيره من كبار المسؤولين فضلا عن أعضاء المجلس التنفيذي بهدف مناقشة سبل مساعدة البلدان والمناطق قيد نظر اللجنة. وأصدرت اللجنة والبنك الدولي في وقت لاحق بيانا مشتركا بشأن عقد

اجتماع بينهما على أساس سنوي، وينبغي للجنة أن تستفيد من هذه الاجتماعات السنوية للمساعدة في تعبئة الموارد للبلدان التي تدعمها.

وفي كانون الأول/ديسمبر، ترأست أيضا وفدا من اللجنة في زيارة إلى أديس أبابا لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين اللجنة والاتحاد الأفريقي. ونظرا إلى أن المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية تضطلع على نحو متزايد بدور قيادي في بناء السلام والحفاظ عليه في المناطق التي تعمل فيها كل منها، ستواصل اللجنة تعزيز شراكاتها مع هذه المنظمات بغية التوصل إلى فهم أفضل للحالة على أرض الواقع، مع تعزيز اتساق الجهود الدولية وتنسيقها من أجل مساعدة البلدان في تحقيق أولويات بناء السلام الخاصة بها.

كما أتاح دور اللجنة في عقد الاجتماعات مجالا للعمل مع منظمات المجتمع المدني. ففي العام الماضي، وخلال المناقشات التي جرت بشأن كولومبيا وجزر سليمان وسري لانكا، أسهم ممثلو المجتمع المدني المحليون في مداولات اللجنة بعرض آرائهم فيما يتعلق ببناء السلام والحفاظ عليه وما يعنيه ذلك من الناحية العملية.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أوضح نقطتين بشأن الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تعمل بشكل أوثق مع مجلس الأمن. أولا، يمكن زيادة فعالية الجهود التي تبذلها اللجنة في تقديم المشورة إلى المجلس إذا نسقت اللجنة عملها مع أنشطة المجلس. ولهذا السبب، ينبغي للجنة أن تواصل مواءمة عملها مع الجدول الزمني للمجلس، والانخراط مع الجهات الفاعلة المعنية للتعرف على مختلف وجهات النظر في الشهور التي تسبق جلسات المجلس ذات الصلة.

ثانيا، يمكن لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن ينظرا في إمكانية توثيق عملهما معا أثناء العمليات الانتقالية وما بعدها، لا سيما في المرحلة الانتقالية المتصلة بسحب عمليات حفظ السلام. ويمكن للجنة بناء السلام أن تنظر أيضا في حالة أي بلد يمر بمرحلة الرفع من جدول أعمال المجلس، بناء على طلب ذلك البلد. ويمكن للجنة أن تساعد في استمرار دعم المجتمع الدولي، بينما تساعد في الوقت نفسه البلد في جهوده للحفاظ على الاستقرار وبناء السلام والحفاظ عليه من خلال المساعدة على تنفيذ خططه لبناء السلام وتعبئة الموارد وتعزيز التنسيق والاتساق في جهود المساعدة الدولية.

أود أن أختتم بياني بتهنئة السفير جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والرئيس الحالي للجنة بناء السلام، على العمل الممتاز الذي أنجز حتى الآن، وبتوجيه الشكر إلى مكتب دعم بناء السلام على تفانيه في دعم اللجنة. ولا تزال جمهورية كوريا، بصفتها نائب رئيس اللجنة في هذا العام، ملتزمة بتقديم الدعم الكامل للجنة بناء السلام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد تشو تاي – يول على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جينغا.

السيد جينغا (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أهنئ جمهورية كوريا، والسفير تشو تاي – يول على وجه الخصوص، على العمل الممتاز الذي أنجزه بصفته رئيس لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٧. وكما سمعنا للتو، فقد أحرزت اللجنة، بقيادة جمهورية كوريا، تقدما جيدا في تعزيز فعالية لجنة بناء السلام وفي تحسين دورها الاستشاري لمجلس الأمن. وأود أن أركز في بياني على ما ظلت تقوم به اللجنة في هذا العام للمضي قدما في ذلك المسار الإيجابي.

إن منطقة الساحل من الأولويات الواضحة لعملنا. وكما ذكر سلفي لتوه، فقد أكد مجلس الأمن في العام الماضي أهمية دور لجنة بناء السلام في تنظيم الاجتماعات لترسيخ الالتزام والشراكة بين الأمم المتحدة وبلدان الساحل وغيرها من الشركاء

الدوليين والإقليميين، بهدف المضي قدما بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد حضرت، في آذار/مارس، الاجتماع السادس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل في تشاد. وشدد الاجتماع على ضرورة اتباع نهج شامل للتصدي للتهديدات المتعددة الأبعاد التي تواجه بلدان منطقة الساحل وشعوبها، ودعا شركاءها الإقليميين والدوليين إلى العمل بمزيد من التآزر ووحدة الهدف.

ولتعزيز ذلك الهدف، ستركز الدورة السنوية للجنة، المقرر عقدها في خريف هذا العام، بشكل حصري على منطقة الساحل. وستجمع لجنة بناء السلام بين الدول الأعضاء وممثلي بلدان منطقة الساحل وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام ونائبة الأمين العام وممثلو المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. والغرض من ذلك الحدث الهام هو مناقشة سبل ترسيخ الالتزامات والشراكات في دعم الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل تحت مظلة الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل التي سيقدم الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد شمباس، نُسختها المُحدثة في تموز/يوليه.

وتشكل الدورة السنوية مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن بها لدور لجنة بناء السلام في تنظيم الاجتماعات أن يحسن دورها الاستشاري. ويمكن للجنة أن توفر مشورة شاملة لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن تدعم مداولاتها من خلال انخراطها مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة مسائل بناء السلام الواسعة النطاق. وستواصل اللجنة تحسين أساليب عملها وتعزيز التعاون مع الشركاء الرئيسيين، للقيام بذلك بطريقة فعالة. وفيما يتعلق بدور لجنة بناء السلام الاستشاري لمجلس الأمن، أود أن أؤيد نقطة أثارها سلفي في وقت سابق: يجب أن تحسن اللجنة توقيت جدول عملها الزمني بناء على أنشطة مجلس الأمن. فالإعداد المبكر أمر أساسي إذا أردنا تقديم مشورة استراتيجية للمجلس، عند الطلب، وذلك قبل أسبوعين من جلسات مجلس الأمن بشأن المسائل المحددة، ما أمكن. وفي الوقت نفسه، يجب على اللجنة أن تقدم مشورة إلى مجلس الأمن، تُكمل المشورة التي يتلقاها المجلس من مصادر أخرى.

وتعمل اللجنة كذلك لزيادة تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأفريقي. وستنظم لجنة بناء السلام، في ١٨ تموز/يوليه، حدثا مشتركا مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على هامش اجتماع مجلس الأمن مع مجلس السلم والأمن، لاستكشاف فرص التعاون.

وستشكل مشاركة اللجنة مع غامبيا مجالا هاما آخر من مجالات عملها. فلجنة بناء السلام تواصل توفير منبر لغامبيا، بناء على طلب من حكومتها، لانخراط البلد مع المجتمع الدولي. وعقدنا قبل شهرين اجتماعا رفيع المستوى، برئاسة وزير الدولة في رومانيا بصفته رئيس لجنة بناء السلام، حضره كل من رئيس غامبيا ووزير ماليتها ومفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، فضلا عن مسؤولين كبار من إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام. وأتاح الاجتماع فرصة لغامبيا لعرض أولوياتها في مجال بناء السلام قبل انعقاد المؤتمر الدولي الناجح من أجل غامبيا، الذي عقد في أيار/مايو الماضي في بروكسل، وبرهن مرة أخرى على دور لجنة بناء السلام في تنظيم الاجتماعات.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل التشكيلات القطرية المخصصة القائمة – لبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وليبريا وسيراليون – القيام بعمل هام في دعم بناء السلام الطويل الأجل واستراتيجيات الحفاظ على السلام. وقد عقدت لجنة بناء السلام اجتماعا موضوعيا، في بداية هذا الأسبوع، استمعنا خلاله إلى تقارير من رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة

وإلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام بشأن التقدم المحرز في تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

أخيرا، أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم جلسة التحاور غير الرسمية التي ستُعقد اليوم. إن إجراء مناقشة بشأن الدور الاستشاري الذي يمكن أن تضطلع به لجنة بناء السلام لدى نظر المجلس في صياغة أو استعراض ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أو تقليصها أمر هام للغاية وحسن التوقيت جدا. وأتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة وإلى مواصلة تعزيز العلاقة بين المجلس واللجنة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد جينغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر سعادة السيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة والرئيس الحالي للجنة بناء السلام، وسعادة السيد تشو تاي – يول، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة والرئيس السابق للجنة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات اليوم بشأن عمل لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٧.

أدلي ببياني بالنيابة عن الدول الأعضاء الأفريقية الثلاث في مجلس الأمن – إثيوبيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار.

تهنئ مجموعتنا لجنة بناء السلام على جهودها الدؤوبة من أجل صون السلام والأمن الدوليين، مع احترام سيادة البلدان على الدوام. وكما أظهرت التجربة في البلدين الشقيقين كوت ديفوار وليبريا وغيرهما من البلدان الأفريقية، فإن دعم سيادة البلدان هو حجر الزاوية في بناء السلام. وهذا الدعم بالغ الأهمية من أجل كفالة الانتقال الفعال والدائم من عمليات حفظ السلام إلى مبادرات بناء السلام، وهو ما من شأنه المساعدة في بناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان ومؤسساتها. وبالنظر إلى ضخامة تحديات السلام والأمن التي نواجهها الآن، فإن إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات ليس خيارا، بل هو واجب. ويتماشى مفهوما حفظ السلام وبناء السلام تماما مع تلك الأولوية الهامة، وقد أحدثا بكل تأكيد نقلة نوعية في الطريقة التي يتعين علينا أن نعالج بها مسائل السلام والأمن. وتم التأكيد المرة تلو الأخرى على أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ترابطا لا ينفصم. ولذلك، فإن التعاون الوثيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ضروري لبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

ومن ثم، فإن معالجة بناء المؤسسات وكفالة الاتساق السياسي والتشغيلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة أمران ضروريان تماما لكفالة أن يشكل النزاع وحفظ السلام وبناء السلام أولويات بالنسبة للمنظمة فيما تضطلع بأعمالها وأنشطتها.

وذلك هو ما تسعى إصلاحات الأمين العام إلى معالجته، ويؤيد الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن تأييدا كاملا عملية الإصلاح الجارية هذه. ونعتقد أيضا أن نتائج الإصلاح ستمكّن الأمم المتحدة من بناء قدرة إضافية للتصدي الشامل للتحديات الأمنية الراهنة، بما في ذلك، في جملة أمور، التقليل من ازدواجية الهياكل وتداخل ولاياتها إلى أقصى حد، وضمان قدر أكبر من الشفافية والمسؤولية، علاوة على تحسين التخطيط والميزنة. ونرى أن من المهم أن يدرك مجلس الأمن الدور المحفز لصندوق بناء السلام.

فبناء السلام وحفظ السلام عنصران أساسيان لتنفيذ برامج التنمية المستدامة والسلام والأمن في القارة الأفريقية. ونثني بل

نشجع في ذلك الصدد الجهود التي بذلت في توجيه الاهتمام إلى منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع: الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن التنمية المستدامة والسلام والأمن، وما أعقبه من مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام على سبيل المثال. ويدل تنفيذ صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي على التزام البلدان الأفريقية بالسلام والأمن في القارة وعلى الصعيد الدولي. وبالنظر إلى الطابع المعقد للنزاعات، فإن كفالة صون السلام ومنع نشوب النزاعات على نحو مستدام يتطلبان تعاونا دوليا. وبالمثل، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتصدى لهذه التحديات الأمنية الدولية الهائلة بمفردها. ولأجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إرساء السلام الراسخ والدائم، فلا بد من تعزيز العلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية، ومختلف فئات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، في جميع جوانب دورات النزاع. ويشمل ذلك أيضا الوقاية وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وتسوية النزاعات وبناء السلام.

ونغتنم هذه الفرصة لنثني على جهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في دعم الاستراتيجيات الإقليمية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، فضلا عن عمله في منطقة البحيرات الكبرى. ونقترح بناء على ذلك النظر في إطلاق مبادرات مماثلة في مناطق أخرى من القارة هي بحاجة إليها. فعلى سبيل المثال، تستضيف أفريقيا الوسطى بعثتين من بعثات حفظ السلام، وشهدنا زيادة في الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية للجماعات المسلحة في البر والبحر، بالإضافة إلى حوادث التطرف العنيف. ونرى أن من الضروري إيلاء منطقة وسط أفريقيا المستوى نفسه من الاهتمام في المناطق الأخرى في القارة لضمان التعاون في دعم بناء السلام. ونرى في ذلك الصدد، أن من الفوائد الإضافية للجنة بناء السلام استكمال تقارير الأمين العام بتحديد النقائص والثغرات في تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية الرامية إلى بناء السلام، وكذلك المخاطر المحتملة المتعلقة بتخصيص الموارد لمنطقة أو بلد أو مبادرة واحدة فحسب.

رفُعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.